دراسة حوادث مركبات ذوي الاحتياجات الخاصة خلال الفترة (2018-2020)

من أجل توفير افضل سبل الراحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم بالمجتمع المحلي وإزالة جميع العوائق امامهم فقد دأبت الحكومة الاردنية الهاشمية وبتوجيهات ملكية سامية حيث كان ابرزها صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على نظام اعفاء مركبات الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2020، والذي جاء بهدف تنظيم عملية منح اعفاءات المركبات المخصصة لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث رافق ذلك منحهم رخص سواقة وامتلاكهم لمركبات ، وبناءا عليه ارتفع عدد الرخص والإعفاءات الممنوحة لذوي الاحتياجات الخاصة الامر الذي رافقه ارتفاع في أعداد الحوادث المرورية في المملكة، فخلال الفترة الزمنية (2018-2020) نجد انه وقع (434879) حادث مروري نتج عنها (45906) جريح و (1675) وفاة وبكلفة تقديرية مقدارها (933) مليون دينار، حيث كان من ضمن هذه الحوادث (10320) حادث اشتركت فيها مركبات ذوي الاحتياجات الخاصة وبنسبة (2.4%) من مجموع الحوادث الكلي في المملكة نتج عنها (1162) جريح وبنسبة (2.5%) من مجموع الجرحى الكلي في المملكة و(46) وفاة وبنسبة (2.7%) من مجموع الوفيات الكلي في المملكة خلال الفترة الزمنية (2018-2020).

ومن اجل التعرف على حجم مشكلة حوادث مركبات ذوي الاحتياجات الخاصة ونتائجها، تم إعداد هذه الدراسة للوقوف على أسباب حوادث هذه الفئة من السائقين وبيان المؤشرات المرتبطة بها والأخطاء المرتكبة من قبل سائقيها واقتراح التوصيات التي من شأنها الحد من الحوادث المرورية ونتائجها لهذه الفئة من المركبات ورفع مستوى السلامة المرورية على مستوى المملكة.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات تتمثل بتشديد الرقابة المرورية على التصاريح الممنوحة لسائقي هذه الفئة من المركبات، وعدم التهاون من قبل الدوريات العاملة في الميدان مع المخالفين من سائقي ذوي الاحتياجات الخاصة وتشديد الرقابة المرورية على المخالفات المرورية المتحركة مثل (التتابع القريب، مخالفات المسارب، مخالفات قواعد وأولويات المرور) من خلال الدوريات المتحركة ودوريات المباحث المرورية، وتنفيذ العديد من الحملات التوعوية التي تستهدف سائقي مركبات ذوي الاحتياجات الخاصة حول السلوكيات الخاطئة المرتكبة من قبلهم وضرورة الالتزام بحدود السرعة وفترات الراحة والتفقد المستمر لمركباتهم وإتباع كافة تعليمات السلامة العامة أثناء مسيرهم على الطريق، بالإضافة إلى تشديد الرقابة المرورية من قبل الدوريات الميدانية على السائقين المرافقين لذوي الاحتياجات الخاصة والذين يقومون بمهنة سائق مع هذه الفئة من المواطنين.

دراسة الحوادث المرورية للمركبات الحكومية خلال الفترة (2018-2020)

إن التطور الحاصل في مجال النقل العام في المملكة الاردنية الهاشمية والذي يعد عصب التقدم والازدهار في جميع أنحاء العالم، والناتج عن توفير حكومة المملكة الأردنية الهاشمية العديد من الامتيازات والتسهيلات من الاليات والمركبات لخدمة الاجهزة والدوائر الحكومية ويعتبر العاملون في الاجهزة والدوائر الحكومية من (سائقين، ركاب) جزء من العملية المرورية في الدولة والذي يجب أن يكون سلوكهم وأسلوب تعاملهم مع عناصر المرور مثالاً يحتذى به وخصوصا السائقين والذين يمثلون جزء هام من المؤسسات والدوائر الحكومية. ونتيجة لذلك شهدت المؤسسات والدوائر الحكومية ارتفاع واضح في أعداد المركبات التابعة لها والتي بلغت (18916) مركبة حكومية مسجلة من أصل (1729343) مركبة مسجلة في المملكة الاردنية الهاشمية حتى نهاية العام 2020 وبنسبة بلغت (1.1%) من العدد الكلي للمركبات المسجلة، الأمر الذي أدى وقوع (11280) حادث (إصابات بشرية وأضرار مادية) خلال الفترة الزمنية (2018-2020) اشتركت فيها المركبات الحكومية وبنسبة (2.6%) من مجموع الحوادث الكلي في المملكة نتج عنها (701) جريح وبنسبة (1.5%) من مجموع الاصابات الكلي في المملكة و(25) وفاة وبنسبة (1.5%) من مجموع الوفيات الكلي في المملكة خلال هذه الفترة.

ومن اجل التعرف على حجم مشكلة الحوادث المرورية للمركبات الحكومية ونتائجها تم إعداد هذه الدراسة للوقوف على أسباب الحوادث المرورية للمركبات الحكومية وبيان أهم المؤشرات المرتبطة بها والأخطاء المرتكبة من قبل سائقيها واقتراح التوصيات التي من شأنها الحد من الحوادث المرورية لهذه المركبات ورفع مستوى السلامة المرورية في المملكة الاردنية الهاشمية.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات تدور حول أهمية تطوير مهارات السائقين العاملين في الدوائر الحكومية من خلال عقد العديد من الدورات الخاصة بالسائقين والقيادة الوقائية والقيادة في الظروف الصعبة، وعقد العديد من الندوات والمحاضرات التوعوية للسائقين بهدف رفع مستوى الوعي المروري لديهم والتركيز على أهم الاخطاء المرتكبة التي تؤدي الى وقوع الحوادث المرورية، وتطبيق عقوبات إدارية رادعة للسائقين المكررين للمخالفات المرورية والحوادث المرورية وتحفيز غير المرتكبين للمخالفات والحوادث المرورية، بالإضافة إلى تشديد الرقابة على حركة المركبات الحكومية من قبل كل دائرة لضبط سلوك السائقين وتعديله وضبط حركة مركباتهم من خلال تتبع مسار حركاتهم والسرعات التي يسيرون بها من خلال اجهزة التتبع وأجهزة التاكوغراف.

ورقة عمل بعنوان

دور مديرية الأمن العام في تعزيز ورفع مستوى السلامة المرورية

تعتبر الحوادث المرورية وما ينتج عنها من وفيات وإصابات وما يرافقها من آثار اجتماعية واقتصادية من أهم التحديات التي تواجه جميع دول العالم، لذلك تسعى كافة الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية إلى الالتزام بسياسات وبرامج وطنية تعنى بالسلامة على الطرق لتحقيق انخفاضاً ملموساً في أعداد الحوادث المرورية ونتائجها، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية في التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق إلى أن حوادث السير تحصد أرواح ما يزيد عن (1,35) مليون إنسان سنوياً، بالإضافة إلى ما يزيد عن (50) مليون مصاب يعانون من إصابات غيرت حياتهم أو كان لها آثار طويلة الأمد عليهم، إضافة للآثار النفسية والمعنوية للمصابين وذويهم نتيجة هذه الحوادث.

وتعتبر جائحة كورونا من أهم المستجدات الحاصلة على الساحة المحلية والدولية والتي كان لها دوراً كبيراً في فرض العديد من القيود على حركة المواطنين والمركبات ونشاط اقل للحركة المرورية على الطرق وهذا بدوره انعكس إيجاباً على أعداد الحوادث المرورية ونتائجها في فترة تنفيذ هذه القيود، فقد بينت العديد من دول العالم ومن ضمنها الأردن أن هنالك انخفاضاً واضحاً وكبيراً في أعداد الحوادث المرورية ونتائجها، وبنظرة سريعة على نتائج الحوادث المرورية في الأردن لعام (2020) نجد أنه وقع (122970) حادثاً مرورياً؛ منها (8451) حادثاً نتج عنها إصابات بشرية، أدت إلى خسارة (461) إنسان وإصابة (558) شخص بإصابات بليغة و(4788) شخص بإصابات متوسطة و(7344) شخص بإصابات بسيطة وبكلفة مالية تقدر بـ (296) مليون دينار أردني، في حين بلغ عدد سكان المملكة (10.806) مليون نسمة وعدد المركبات المسجلة (1729343) مركبة، بالإضافة إلى دخول (117743) مركبة أجنبية إلى أراضي المملكة خلال ذلك العام.

تطرقت ورقة العمل إلى العديد من المواضيع أهمها موقع المملكة الأردنية الهاشمية بالنسبة للحوادث المرورية عالمياً والمؤشرات العامة للحوادث المرورية في المملكة الأردنية الهاشمية ونتائجها محلياً، وتحليل للحوادث المرورية ونتائجها والسائقين والمركبات المشتركة بها والتحديات التي تواجه السلامة المرورية في الأردن، وأهم التوصيات والتطلعات لرفع مستوى السلامة المرورية والحد من وقوع الحوادث المرورية في الأردن

ورقة عمل بعنوان

واقع الحوادث المرورية خلال الخمسين عام

شهد الأردن في العقود الأخيرة من هذا القرن تطورات أساسية هامة جداً في مختلف مجالات الحياة، فمع ازدياد التعداد السكاني وتطور النهضة العمرانية والتي شملت جزءً كبيراً من الأراضي رافق ذلك تقدم كبير في مجال النقل والمرور حيث ظهر ذلك واضحاً من خلال شبكات الطرق الحديثة التي تغطي مدن المملكة وقراها وأعداد المركبات المتزايدة. وقد رافق ذلك زيادة في أعداد الحوادث المرورية كنتيجة لزيادة في أعداد السكان والمركبات، وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية خلال الخمسين سنة الماضية (1970 - 2019) نجد انه وقع (2,647,996) حادث مروري نتج عنها (626,595) مصاب موزعة إلى (599,496) جريح و(27,099) وفاة حيث كانت ملكية المركبات في عام 1970 بواقع (مركبة واحدة) لكل (69) شخص أصبحت في عام 2019 (مركبة واحدة) لكل (6) أشخاص.

تطرقت هذه الورقة لبيان حجم الحوادث المرورية ونتائجها خلال الخمسين عاما الماضي وإبراز العديد من المؤشرات المرتبطة بها واقتراح التوصيات التي من شانها رفع مستوى السلامة المرورية في الأردن والتي تتمثل بـ (إعداد إستراتيجية وخطة عمل وطنيتين لتوفير السلامة على الطرق، إدراج متطلبات السلامة المرورية كهدف طويل المدى في تخطيط المدن واستخدامات الأراضي وعملية النقل، توفير متطلبات السلامة للمشاة مثل ممرات المشاة، الأرصفة وتطبيق وسائل التهدئة المرورية في المناطق المأهولة، الزيادة في الرقابة على المخالفات المتحركة وضبطها وتشديد العقوبة عليها والتوسع في استخدام الرقابة الآلية، زيادة ضبط عمل مراكز تدريب السائقين والتأكد من نجاعة العملية التدريبية لديهم، إدخال كافة المفاهيم المرورية في مناهج وزارة التربية والتعليم إضافة إلى الاعتناء بالتوعية المرورية في مجال التدريب والمجال التربوي، باعتبار أن حوادث الدهس هي من أساسيات المشكلة المرورية، و تطوير الرعاية المقدمة للمصابين بحوادث المرور ابتداءً من مكان وقوع الحادث ووصولاً إلى المستشفى).

ورقة عمل بعنوان

واقع السلامة المرورية في المملكة الاردنية الهاشمية لعام 2020

تعتبر الحوادث المرورية وما ينتج عنها من وفيات وإصابات وما يرافقها من آثار اجتماعية واقتصادية من أهم التحديات التي تواجه جميع دول العالم، لذلك تسعى كافة الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية إلى الالتزام بسياسات وبرامج وطنية تعنى بالسلامة على الطرق لتحقيق انخفاضاً ملموساً في أعداد الحوادث المرورية ونتائجها، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية في التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق إلى أن حوادث السير تحصد أرواح ما يزيد عن (1.35) مليون إنسان سنوياً، بالإضافة إلى ما يزيد عن (50) مليون مصاب يعانون من إصابات غيرت حياتهم أو كان لها آثار طويلة الأمد عليهم، إضافة للآثار النفسية والمعنوية للمصابين وذويهم نتيجة هذه الحوادث.

تطرقت هذه الورقة الى بيان الواقع المروري للملكة خلال العام 2020 وخصوصا ركاب المقاعد الخلفية والأمامية حيث بينت نسب الالتزام بأحزمة الامان ومعدل الاصابات والوفيات لركاب المقاعد الخلفية حيث بلغت نسبة الوفيات لركاب المقاعد الخلفية (56%) من مجموع الوفيات للركاب بالإضافة إلى اقتراح الحلول والتوصيات التي من شأنها رفع مستوى الالتزام بأحزمة الامان للركاب من خلال إدخال كافة المفاهيم المرورية في مناهج وزارة التربية والتعليم إضافة إلى الاعتناء بالتوعية المرورية في مجال التدريب والمجال التربوي وإيجاد جهة متخصصة تعنى بالتوعية المرورية عبر كافة وسائل الإعلام، واعتبار ذلك من الأساسيات ذات الصلة في الحد من الحوادث المرورية مع تخصيص الموازنات اللازمة لذلك.